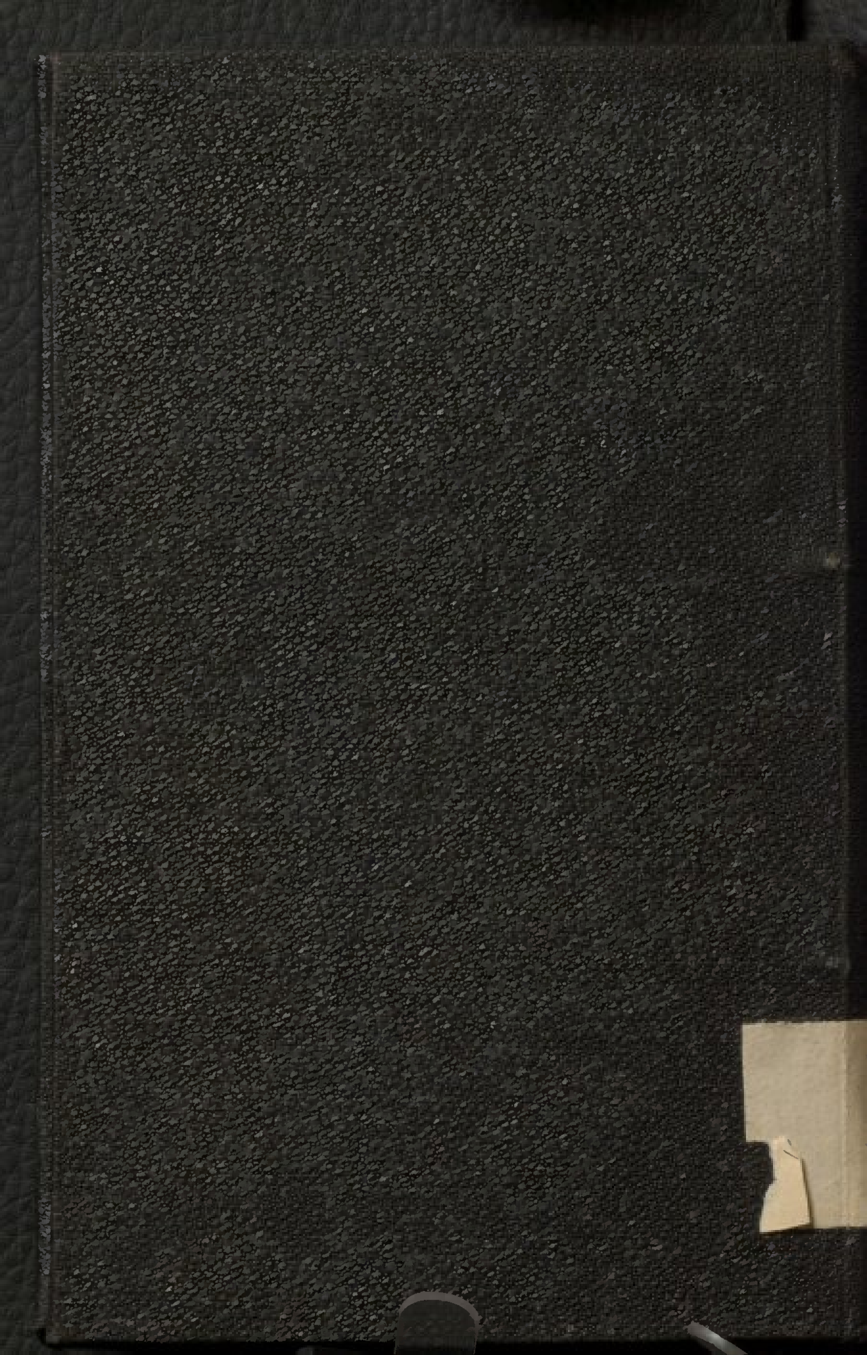
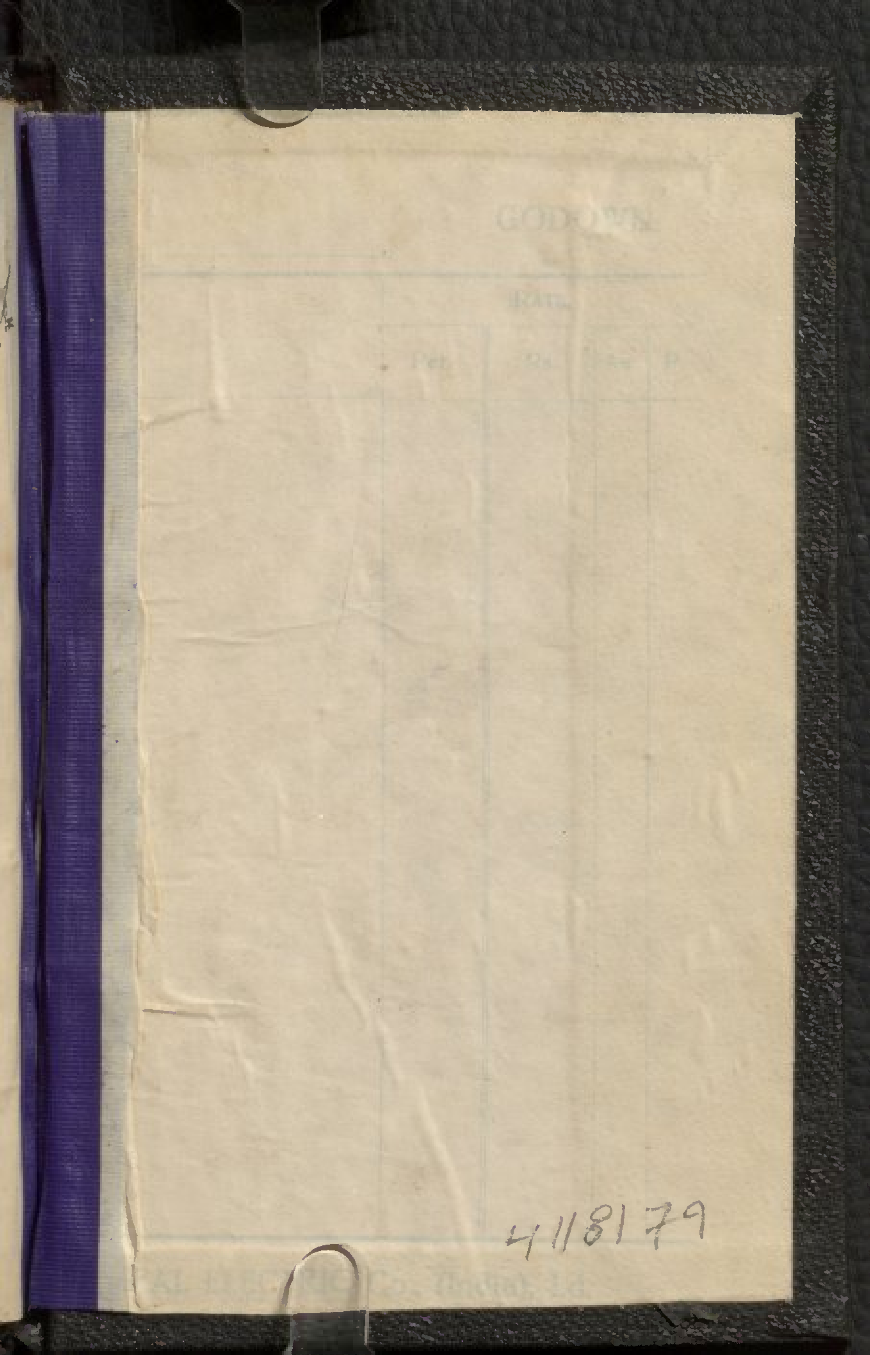
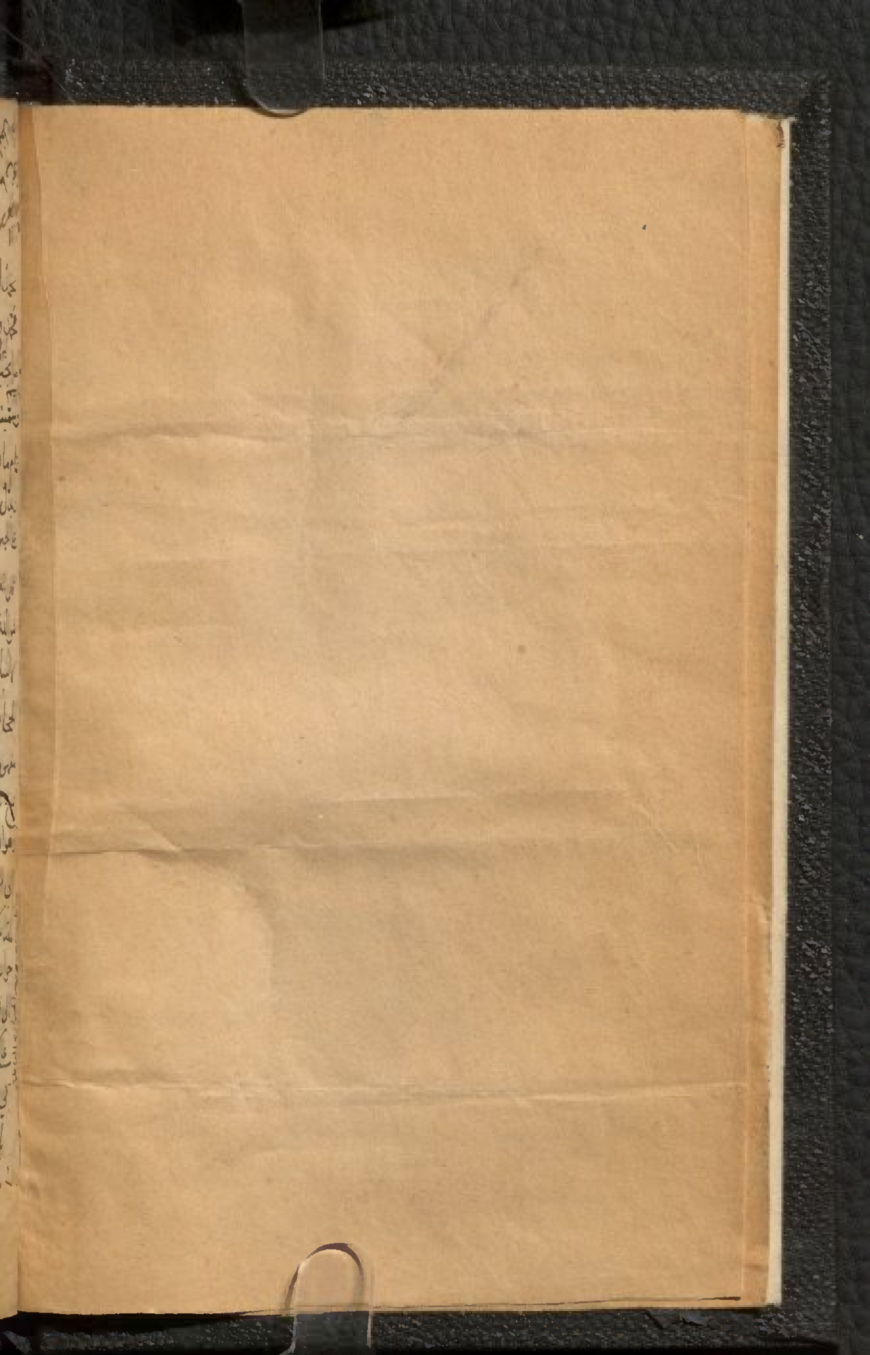



GODOWN
4118179

202

Īsāghūjī maʿ sharḥ

(Logic)



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله واهب التوفيق ونشكره هداية الطريق ونصلي على
محمد وآله اجمعين اما بعد فهذه رسالة في المنطق اوردنا
فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدي في شيء من العلوم مستعينا بالله
وسميناها ايساغوجي اللفظ الدال بالوضع يدل على
تمام ما وضع له بالمطابقة ويدل على جزئه بالتضمن ان كان له جزء
ويدل على ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل
على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى
قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام ثم اللفظ اما مفرد و
هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كا
لانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كرامي
الحجارة والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور
مفهومه عن وقوع الشركة كالانسان واما جزئي وهو الذي
يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد والكلي اما ذاتي
وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي بخلافه كا
لضاحك بالنسبة الى افراد الانسان والذاتي اما مقول في
جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول
على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو واما مقول
في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان
بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر وهو النوع ويرسم بانه كلي
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب

الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول

ماهو واما غير مقول في جواب ماهو بل في جواب اي شئ هو في ذاته
وهو الذي يميز الشئ عن ما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى
الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلي يقال على الشئ في جواب
اي شئ هو في ذاته واما العرضي فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
وهو العرض اللازم او لا يمتنع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما
اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل
للانسان ويرسم بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة
فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام
كالمتنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم
بانها كلية يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا المعرف
الحد عبارة عن كشف حقيقة الذاتيات للشئ على وجه يدخل ما هو
منه ويخرج كل ما ليس منه القول الشارح الحد قول دال على ماهية الشئ
وهو الذي يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق
بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي
يتركب من جنس البعيد وفصل القريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس القريب
للشئ وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم
الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي
البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع القضايا القضية قول
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب وهو اما
حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما شرطية منفصلة كقولنا

هذا العدد اما ان يكون زوجًا او فردًا والجزء الاول من الحملية يسمى
موضوعًا والثاني محمولًا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدمًا لتقدمه في الذكر
والثاني تاليًا والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة
كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كقولنا زيد
كاتب ليس بكاتب واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب
ولا شيء من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان
كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك
وتسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب
المتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناهق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا هذا العدد اما زوج واما
فرد وهي مانعة الجمع والخلو واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء
اما شجر او حجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في
البحر واما ان لا يغرق وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا
هذا العدد اما زائد او ناقص او مساو والتناقض وهو اختلاف القضيتين
بالسلب والايجاب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة و
الاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك
في المخصوصتين الا بعد اتفاقهما في ثمانية وحدات في الموضوع و
المحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط
ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما
هي الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان نقيضه بعض الانسان
ليس بحيوان ولا شيء من الانسان بحيوان نقيضه بعض الانسان حيوان
والمحصورات لا يتحقق التناقض بينها الا بعد اختلافهما في الكمية

ان كان الموضوع جزئيا حقيقيا
في الموجبة الكلية وسورها كل
وهي ما بين كمية افراد الموضوع بالبعضية
في الموجبة الجزئية وسورها بعض وواحد
في السالبة الجزئية وسورها ليس بعض وليس كل وبعض ليس

والجزئية لان الكليتين قد تكذبان في مادة الامكان كقولنا كل انسان
كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا
بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب والعكس هو ان
يبدل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله
والصدق والكذب بحاله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ صدق قولنا
كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا
اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا موصوفا
بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية ايضا تنعكس
جزئية بهذه الحجة والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين بنفسه لانه اذا صدق
قولنا لا شئ من الانسان بحجر صدق قولنا لا شئ من الحجر بانسان والسالبة
الجزئية لا تنعكس لزوما لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا
يصدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان القياس وهو قول
مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو اما اقتراني
كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث واما استثنائي
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة والمكرر
بين مقدمتي القياس يسمى حدا اوسط وموضوع النتيجة يسمى حدا اصغر
ومحمولها يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي
فيها الاكبر تسمى الكبرى وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى تسمى
شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان
موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثاني فهذه الاشكال
الاربعة المذكورة في المنطق والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع والذي لا طبع

المطلوب

سليمٌ وعقلٌ مستقيمٌ لايحتاج الى ردّ الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني
عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب مع كلية الكبرى والشكل الاول هو
الذي جعل معيار العلوم ونورده ههنا ليجعل دستوراً ويستنتج منه المطلوب
وضروبه المنتجة اربعة الضرب الاول ان كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث
فكل جسم حادث الثاني كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم
بقديم الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم
حادث الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم
ليس بقديم والقياس الاقتراني اما من حمليتين كما مرّ واما متصلتين كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجوداً فالارض
مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من منفصلتين
كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل
العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما من حملية ومتصلة كقولنا
كلما كان هذا انساناً فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انساناً
فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل
زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد او ينقسم بمتساويين او
من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انساناً فهو حيوان وكل حيوان
فهو اما ابيض او اسود و اما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه
ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان
هذا انساناً فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيواناً واستثناء نقيض التالي
ينتج نقيض المقدم ولو كانت منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين ينتج
نقيض الآخر واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر البرهان هو
قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج يقيني واليقينيات اقسام
اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات

كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والجدل وهو القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مقبولة من شخص معتقد فيه او مظنونة والشعر مؤلف من مقدمات تنقبض منها النفس او تنبسط والمغالطة مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او مقدمات وهمية كاذبة والعمدة هي البرهان لا غير تم الكتاب بعون الملك الوهاب في وقت الضحى ايام التشريق لسنة ١٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل منطق الانسان مظهر المعلومات ويسر لنا طرق التحصيل المجهولات والصلوة على رسوله محمد المبعوث بالحجج والبينات وعلى آله واصحابه معدن المكرمات ومنبع المروات فلما كان المختصر الموسوم بايساغوجي للشيخ العالم افضل المتاخرين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه جامعا لغرر فوائد علم الميزان ودرر فوائد البرهان وهمم الطلبة ممتدة الاعناق الى اقتناء ذخائره في كل زمان وحالهم نطقت لكشف سرائره بكل لسان كتبت بعون الله حواشي لتزيل عن المواضع المشكلة شبههم ونظمت فوايد لتكون قلائد على اعناق هممهم مع ان العلم اعلام معاليه مشرفة على الانعكاس وآثار مبانيه موذنة بالاندراس والجهل لآيات دولته وآيات نضرة واضحة وان الاوقع الى اوج القبول واوصل وان الناس كالشمس تابع للاخس الارذل توسلت به الى حضرة من شرفه الله تعالى باحياء معالم الفضايل الدراسة وتوصلت الى سدة من زينه الله تعالى باعلاء مراسم الفواضل الطامسة وهو المخ... الاعظ

والله اعلم

بوليك

4

ولي الايادي والنعم ذو العزة الظاهرة والشرف الباهر اللايح من عشيرته من غرته
الغراء لوائح السعادات الازلية الفايح من طيبه روائح الدولة الابدية في
المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان به غياث الاسلام
ومغيث المسلمين الامير بن الامير فلان لازالت رايات العلم في ايام دولته
عاليه وقيمته من آثار التربية غاليه اللهم خصصه بالكمالات العلمية والعملية وارزقه
الرياسة الدينية والدنياوية لان غوامض الاسرار بالنسبة الى ذهنه الوقاد هينة
ونتائج الافكار بالاضافة الى طبيعته النقاد بينة فهو بتحاف هذه الكتاب
اولى وبالهداية احرى اسئل من الله تعالى ان ينفع به وانه ولي ذلك النفع
وهو حسبنا ونعم الوكيل اما بعد نحمد على توفيقه ونساله هداية طريقه و
نصلي على محمد وعترته اجمعين الطيبين الطاهرين قال نحمد الله معناه
على ما ذهب اليه المحققون هو الثناء والنداء على الجميل من نعم او غيرها
وانما ضم النداء ليشعر بانه بواسطة اللسان قولا من نعم او غيرها للاشعار
بعموم المتعلق بعد تمام الحمد ولا حاجة الى قيد على جهة التعظيم احترازا
عن الاستهزاء لانه ليس بثناء حقيقة لان الثناء انما هو بقصد المعنى
لا بمجرد التلفظ ولا الى تقييد الجميل بالاختياري احترازا عن المدح
لانه ليس بشرط ايضا في الحمد بدليل قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما
محمودا او الحديث الماثور بعث الى مقام محمود والحمل على الوصف المجازي
بان يقال يوصف صاحبه كالكتاب الكريم والاسلوب الحكيم صرف عن
الظاهر على ان من يقول بكون الجميل الاختياري ماخوذا في الحمد انما
يقول بكونه ماخوذا فيه بحسب العقل ولا فرق فيه بين الحمد والمدح صرح
به صاحب الكشاف حيث قال وكل ذي لب اذا رجع الى بصيرته لا يخفى عليه
ان الانسان لا يمدح بغير فعله وقد نعى الله ذلك على الذين انزل فيهم
يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا الآية ثم سال كيف ذلك وان العرب تمدح

بالجمال وحسن الوجه فاجاب بان الذي يسوغ ذلك ان حسن المنظر يشعر بخير
رضي واخلاق محمودة ثم نقل عن علماء البيان تخطية المادح غير الاختياري وجعله
غلطا ومخالفة للمعقول وقصر المدح على الجميل الاختياري وهذا صريح في ان اخذ
الاختياري في الحمد انما هو بحسب العقل وانه لا فرق بين الحمد والمدح والشكر فعل
يصدر لتعظيم المنعم بسبب الانعام فيكون متعلقه خاصا ومورده عاما والحمد بالعكس
فيجتمعان عند وجود الخاصين معا ويفترق كل واحد منهما عن الآخر عند وجود
احد الخاصين فقط فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واختار الجملة الفعلية
ولم يقل الحمد لله جريا على الاصل وقصدا على اظهار العجز عن الحمد على وجه الثبات
والدوام والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير في حقه والهداية الدلالة
الموصلة الى البغية والوصول يعتبر في مفهومها بدليل ان الضلالة تقع في مقابلها
وعدم الوصول معتبر فيها ولانه يمدح بها كما يمدح بالاهتداء ومن المعلوم ان من دل
على المطلوب لا يستحق المدح ما لم يصل اليه بل ربما يستحق الذم فان الاهتداء مطاوعها
والمطاوعة حصول الاثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله نحو جمعته فاجتمع والمطاوع
لا يخالف الاصل واما قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى فمجاز
عن اصابة اسباب الهداية ونصلي واختار الجملة الفعلية هنا ايضا لمثل ما ذكره
لكون الصلوة على وفق الحمد والمشهور ان الصلوة حقيقة في الدعاء لغة وفي
الاركان المخصوصة شرعا فيكون الصلوة المستندة الى العبد حقيقة ومثل صلى الله
على محمد مجازا بمعنى الرحمة ولعل العلاقة ان الدعاء سبب الرحمة ولكن المذكور
في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقتها تحريك الصلوين فيها
ثم سمي الدعاء صلوة تشبيها للداعي بالمصلي في تخشعه فيكون الصلوة في الدعاء
استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا واما مثل ان الله وملائكته يصلون
على النبي فمحمول على ان المراد به معنى مجازي اعم من المعنى الحقيقي وهو ايصال
النفع والايصال واحد والاختلاف في طريقه قال اما بعد فهذه رسالة

في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدئ في شيء من العلوم مستعينا
بالله تعالى انه مفيض الخير والجود ايساغوجي اللفظ الدال يدل على ما وضع له
بالمطابقة ويدل على جزئه بالتضمن وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان
فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وباحدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة
الكتابة بالالتزام اقول اعلم ان المنطق علم يعرف به تمييز السالم من الكلام عن
الفاسد والمصنف اورد منه في رسالته اصطلاحات يجب استحضارها لمن شرع
في شيء من العلوم ليكون عونا له في التحصيل منها ايساغوجي والمراد بها الكليات
الخمس وايساغوجي اسم لحكيم من حكماء اليونان ينسب اليه الكليات الخمس لمهارته
فيها وهي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام وهذه المقصودة ههنا
لكن لما كانت معرفتها موقوفة على معرفة الدلالة واقسام اللفظ قدم عليها بحثهما وذلك
اما لان هذه الاصطلاحات لا يمكن معرفتها الا بالاستفادة من صاحبها والاستفادة التوقفيه
لا يحصل الا بالالفاظ الدالة على المعاني صرح به المصنف واما لان الكليات عبارة
عن الالفاظ باعتبار الدلالة على المعاني كما صرح به المصنف بعد ذلك حيث قسم اللفظ المفرد
الى الكليات الخمس فيتوقف معرفتها على معرفة الدلالة واقسام اللفظ ثم معرفة
اقسام اللفظ موقوفة على معرفة الدلالة كما ستقف عليه فلذلك قدم بحث الدلالة
وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الاول هو الدال والثاني
هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية والدلالة
اللفظية ان توقفت على الوضع فوضعية والا فغير وضعية وغير الوضعية
ان كانت بحسب اقتضاء الطبع فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر
والا فعقلية كدلالة اللفظ على وجود اللافظ وغير اللفظية ان كانت بحسب الوضع
فوضعية كدلالة الخط على اللفظ والا فعقلية كدلالة الدخان على النار وليس المراد
بالدلالة العقلية ما يكون للعقل مدخل فيها والا يلزم ان يكون جميع الدلالات
عقلية وبالدلالة الطبيعية ما لا يكون للعقل مدخل فيها بل ما يكون بحسب اقتضائه

طبع الالفاظ وان كان للعقل فيها مدخل والمقصود ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية
وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى للعلم بوضعه ولما كان الدلالة نسبة
بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع يعتبر اضافتها تارة الى اللفظ فيفسر بكون
اللفظ الخ وتارة الى المعنى فيفسر بفهم المعنى منه اي انفهامه وتارة الى السامع
فيفسر بفهم المعنى من اللفظ اي بانتقال ذهنه اليه وقد يقال ان فهم المعنى من اللفظ صفة
اللفظ وكذا انفهام المعنى عنه الا انه لتركبه لا يشتق منه اسم الفاعل والوجه ما تقدم
لانه وان امكن اعتبار كونه وصفا للفظ لكن لا يخفى ان الملاحظ فيه انما هو جانب المعنى
او جانب السامع لا الجانب اللفظي ثم الدلالة اللفظية الوضعية ان كانت على تمام ما وضع
له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة لتطابق بين اللفظ والمعنى
وان كانت على جزء ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق سميت تضمنا
لان المدلول في ضمن الموضوع له وان كانت على امر خارج يلازمه في الذهن اي يمتنع
انفكاك تصوره عن تصوره كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة سميت
التزاما الدلالة بسبب اللزوم الذهني ولم يشترط اللزوم الخارجي لان الالتزام متحققة
وهو كون الامر الخ
بدونه كالاعمى فانه يدل على البصر بالالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج وانحصار
الدلالة اللفظية الوضعية في الثلثة عقلية لان الدلالة اللفظية بالوضع اما على
تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج واما انحصار الدلالة اللفظية في الوضعية
والطبيعية والعقلية فبالاستقراء فان دلالة اللفظ اذا لم يكن بحسب الوضع والطبع
يلزم ان يكون عقلية وكذا انحصار غير اللفظية في الاثنين فان قيل قد يتحقق دلالة
اللفظ على المعنى الخارج عن المسمى من غير ان يكون بينهما اللزوم الذهني كما في اكثر انواع
المجازات فلا ينحصر الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة قلنا اذا لم يكن بين المسمى
والامر الخارجي لزوم ذهني فيكون فهم المعنى بواسطة القرينة ضرورة فالدال
ح وهو المجموع دون اللفظ فقط وذلك لان الدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت
ما كانت كلية ومالعدم بكلية لا يسمى دلالة ولهذا فسروا الدلالة بكون الشيء بحيث

6

بيانه

الخ والدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ متى اطلق فهم منه المعنى فعلى هذا
يكون المعتبر في الدلالة الالتزامية هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي
يكون مجرد تصور الملزوم كافيا في جزم الذهن باللزوم كما ذهب اليه الجمهور
فح لا يصح التمثيل للمدلول بالالتزام بقابل العلم وصنعة الكتابة لظهور ان مجرد
تصور الانسان لا يكفي في جزم الذهن بالملزوم فكان المص يبني الكلام على ان
المعتبر في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاعم على ما ذهب اليه الامام
وكثير من المتاخرين وهو متحقق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة
فانه اذا تصور الانسان بانه حيوان يدرك الكليات وتصور مفهوم قابل
العلم وصنعة الكتابة يجزم باللزوم بينهما ضرورة هكذا قالوا وظني ان المعتبر
في دلالة الالتزام مطلق اللزوم واللازم في كلية الدلالة ودوام الانفهام انما
هو مطلق اللزوم الذهني وهو امتناع انفكاك تصور المسمى عن تصور الامر الخارج
سواء كان مجرد تصور الملزوم كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما او لم يكن اذ
لو كان المعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص يلزم ان لا يكون الامر الخارج
الذي يمتنع انفكاك تصور المسمى عن تصوره ولكن لا يجزم الذهن بمجرد تصور
المسمى باللزوم بينهما مدلولا التزاميا ولا شك ان دلالة اللفظ عليه ليست بالمطابقة
ولا بالتضمن ولو لم يكن بالالتزام يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية
في الثلاثة واذا اردت الاطلاع على مرام هذا فعليك بحاشيتنا بشرح الشمسية
في هذا المقام قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه
دلالة كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك وهو قولك رامي
الحجارة أقول لما فرغ عن بيان الدلالة شرع في بيان اقسام اللفظ
ومورد التقسيم اللفظ الموضوع للمعنى الا انه ترك هذا القيد اعتمادا على
شهرة الامر والا لانتقض حد المفرد باللفظ غير الدال على معنى بالوضع
... ان يلتزم كونه مفردا لكنه خلاف ما صرحوا به والمفرد ما لا يراد

عسواء كان بالمعنى الاعم والاخص

بجزء منه الدلالة على جزء المعنى كالانسان والمراد بالارادة الارادة الجارية
على قانون اللغة حتى لو اراد واحد بالف الانسان مثلا معنى لا يلزم ان يكون
مركبا والمركب ما لا يكون كذلك اي ما يراد الدلالة على جزء المعنى فمحصله ان
يكون اللفظ جزء ولذلك الجزء دلالة على معنى ويكون دلالة ذلك الجزء على
معناه مرادا فيخرج عن الحد ما ليس له جزء اصلا كهمزة الاستفهام والمفرد ما ليس له جزء اصلا كحرف حال كونه علما وما له
جزء غير الدال على المعنى اما انه لا جزء لمعناه كالنقطة واما ان يكون لمعناه
جزء لكن لا يدل جزء اللفظ عليه كزيد وما له جزء دال على معنى لكن لا يراد
بجزء منه الدلالة على جزء المعنى سواء كان جزء المعنى المقصود كما في الحيوان
الناطق او لا كما في عبد الله حال كونهما علمين فانه لا يراد بجزء منهما الدلالة
على المعنى على ما لا يخفى والمراد بجزء المعنى اعم من ان يكون جزء المعنى المقصود او لا
فيدخل في الحد المركبات التي اريد منها الامر البسيط اللازم للمركب كالحيوان
الناطق عند ارادة الضاحك فانه وان لم يرد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى
المقصود الا انه اريد منه الدلالة على جزء المعنى الحقيقي المقصود لينتقل
منه الى المعنى المجازي المراد منه وقد يقيد الجزء بان يكون جزء المعنى المقصود
احترازا عن نحو عبد الله ولا حاجة اليه مع انه ينتقض الحد بالمركبات
المذكورة وهذا ان التعريفات احسن التعريفات المذكورة للمفرد والمركب
قال المفرد اما كلي الى قوله كزيد اقول وقد عرفت مما سبق ان
بيان الدلالة واقسام الالفاظ انما هو لتوقف معرفة الكليات عليهما فلما
فرغ عن بيانهما شرع في بيان الكليات واعلم ان الكلية والجزئية بالذات
انما هي صفة المعنى دون الالفاظ لكن يتصف بهما اللفظ تبعا تسمية الدال باسم
المدلول كما ان الافراد والتركيب بالذات صفة للالفاظ يتصف بهما المعاني
تبعا تسمية المدلول باسم الدال فلهذا الاعتبار صح جعل اللفظ المفرد مقسما للكليات وصح تعريف
الجزئي بما يمتنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة والكلي بما لا يمتنع نفس

7

تصور مفهومه من وقوع الشركة اى ما لايكون تصور مفهومه بالنظر الي نفسه

مانعا من الشركة فيدخل فيه ما لا يمتنع فيه اصلا من الشركة كالانسان وما فيه

منع لكن بالنظر الي نفسه كالكليات الفرضية مثل اللاشي واللاوجود و

اللاامكان فانه يمتنع اشتراكهما بين كثيرين اذ لا يصدق علي شي اصلا فضلا

من الاشتراك لكن ذلك لا لنفس تصور مفهومها بل لشمول نقايضها لجميع الاشياء

ملخص الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد تصوره في العقل ان امتنع الامتناع

فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئي وان لم يمتنع فهو الكلي لا يقال ان كان مجرد

الفرض كافيا فليفرض الجزئي ايضا مشتركا بين كثيرين كما يفرض اللاشي لانا

نقول ذلك فرض ممتنع وهذا فرض ممتنع والفرق بين فان قيل التصور حصول

صورة منهوجة فيلزم ان يكون للمفهوم مفهوم قلنا حصول الشي في العقل علي

نوعين نوع يكون حصوله بطريق الاصالة وهو الذي يكون حصوله بحصول نفسه

كالعلم والجهل وسائر الكيفيات النفسانية وعلامة ترتب اثره ونوع يكون حصوله

بطريق التبعية وهو الذي يكون حصوله بحصول صورته لا بحصول نفسه وعلامته

عدم ترتب اثره واحدهما لا يستلزم الآخر فانا اذا تصورنا النار يحصل في العقل صورة

النار لا نفسها ولهذا لا يترتب اثرها ويحصل العلم بنفسه لا صورته ولهذا يترتب

اثره نعم قد يستلزم حصول صورة الشي حصول نفسه كما اذا تصورنا العلم فان تصوره

يستلزم حصول نفسه فالتصور اذا اضيف الي المعاني والمفهومات يكون من

النوع الاول فيكون معني تصور مفهومه حصول المفهوم نفسه لا تصوره فلا يلزم

ان يكون للمفهوم مفهوم ووجه التسمية بالكلي والجزئي ان الكلي جزء الجزئي غالبا

كان الحيوان فانه جزء لكل واحد من افراد الانسان وكالانسان فانه جزء لكل

واحد من افراده فيكون الجزئي كلا وكلية الشي بالنسبة الي جزئياته مثلا كلية

العلم ليس بالقياس الي زيد وعمرو وبكر بل بالقياس الي علومهم فيكون ذلك الشي

منسوبا الي الكل والمنسوب الي الكل كلي وكذلك جزئية الشي وانما هي بالنسبة

الي الكلي فيكون منسوبًا الي الجزء والمنسوب الي الجزء جزئيٌ **قوله** والكلي اما
ذاتي الي قوله كالضاحك بالنسبة الي الانسان **اقول** والكلي اذا نسب الي
ما تحته من الجزئيات فهو اما خارجٌ عن حقيقته ما تحته من الجزئيات اولا
فان كان الاول فهو العرضي كالضاحك فانه خارج عن ماهية عمرو وغيرهما من
الجزئيات وان لم يكن خارجا فهو الذاتي كالانسان والحيوان فانهما ليسا بخارج
عن ماهية زيد وعمرو وغيره من الجزئيات وهذا يوافق تفسير الذاتي بما يكون
رفعه رفع الذات وما ذكره الشيخ في الشفاء من ان الذاتي ما ليس بعرضي
فيصح تقسيم الذاتي الي النوع والجنس والفصل وقد يفسر الذاتي بما يكون داخلا
والعرضي بما يكون خارجًا فيتحقق بالواسطة او بما يخالفه اي ما لا يكون داخلا فيلزم
كون النوع من العرضيات فعلى كل تقدير لا يصح تقسيم الذاتي الي النوع والجنس
والوجه ما تقدم لا يقال الذاتي هو المنسوب الي الذات فلا يصح ان يكون الماهية
ذاتية لانه يلزم انتساب الشيء الي نفسه لانا نقول ليس كون الذاتي ذاتيا
بالنسبة الي الماهية بل بالنسبة الي الاشخاص المتكثرة بالعدد فلا يلزم ما ذكرتم وقد
يقال ان هذه التسمية ليست بلغوية بل اصطلاحية فلا يرد ذلك وهذا يقتضي ان لا يصح
في اللغة اطلاق الذاتي على الماهية حقيقةً وبالجملة تعريف المص الذاتي بما يدخل
في حقيقة جزئياته ثم تقسيمه الي النوع والجنس ليس كما ينبغي اللهم الا ان يراد من الداخل
ما ليس بخارج او يراد من الماهية المشخصة بكل واحد من الجزئيات فالماهية
النوعية داخل فيها **قوله** والذاتي الي قوله مختلفين بالحقايق في جواب
ماهو **اقول** الذاتي اما نوع او جنس او فصل لانه ان كان مقولا في جواب
ماهو بحسب الشركة المحضة اي لا يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية
اصلا فهو الجنس كالحيوان بالنسبة الي الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان
وحده او عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب وانما الجواب الحيوان الناطق
او الحيوان الصاهل وذلك لانه اذا سئل بما هو عن الشيء الواحد يكون لطلب تمام

الماهية المختصة واذا سئل عن الشيئين او اكثر يكون لطلب تمام الماهية المشتركة
فما وقع جواباً للاول يجب ان يكون تمام الماهية المختصة وما وقع جواباً للثاني
يجب ان يكون تمام الماهية المشتركة كالحيوان والحيوان تمام الماهية المشتركة بين
الانسان والفرس فيقع في جواب السؤال عنهما بما هما وليس تمام المختصة الماهية
باحدهما فلا يقع في جواب السؤال عن احدهما ويرسم الجنس بانه كلي مقول
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو ولفظ الكلي مستدرك لان
المقول على كثيرين مغني عنه قوله مقول جنس متناول الجزئيات والكليات
وقوله على كثيرين يخرج الجزئي ومختلفين بالحقائق يخرج النوع والفصل
لانهما لا يقالان الا على كثيرين متفقين بالحقيقة وقوله في جواب ما هو يخرج
الخاصة والعرض العام لانهما لا يقالان في جواب ما هو وههنا بحث من وجهين
الاول ان الكلي عبارة عما يصلح ان يقال على كثيرين وقوله مقول على كثيرين
انما يدل عليه بالالتزام لان معناه مقول بالفعل ودلالة الفعل على الامكان بالالتزام
ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات الثاني ان الجزئي الحقيقي
مثل زيد وعمرو لا يكون مقولاً ومحمولاً على شيء اصلاً والمحمول على الشيء انما هو المفهومات
الكليات فحسب والجواب عن الاول ان المراد من المقول على كثيرين في
تعريف الكليات ليس الا الصالح لان يقال على كثيرين والا يلزم خروج كثير من
المفهومات الكلية عن التعريف وبالجملة لا يخلو الكلام عند ذكر الكلي مع المقول
على كثيرين من الاستدراك وعن الثاني ان الامر كما قلت بحسب الحقيقة بناء على
ان الجزئي الحقيقي انما هو من الاشياء الخارجية وما حصل في العقل ليس الا
المفهومات الكلية على ما تقرر في الحكمة لكن بناء على ما ذهب اليه المتاخرون من
ان العقل مدرك للكليات بلا واسطة والجزئيات بالآلات وان مفهوم
الحاصل في العقل ينقسم الى الكلي والجزئي لا خفاء في ان الجزئي ايضاً مقول
على شيء لا سيما على ما ذهب اليه المص من كون اللفظ المفرد منقسماً الى الكلي والجزئي

قوله واما متول الى قوله دون الحقيقة في جواب ما هو اقول الكلي ان كان متولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الي زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فانه اذا سُئل عنهما بما كان الجواب انسانا لانه تمام ماهيتهما المشتركة وكذا اذا سُئل عن احدهما بعينه لانه تمام الماهية المختصة ويرسم النوع بانه كلي متول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة وقوله متول جنس متناول للجزئي والكلي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج باقي الكليات وفيه بحث لان النوع كما انه متول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة كذلك الجنس مثل الحيوان متول على زيد وعمرو وغيرهم وهم مختلفون بالعدد دون الحقيقة والقيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يغايره على انه لو كان مخرجا للجنس يكون مخرجا للعرض العام ايضا فلا وجه لتخصيصه باخراج الجنس ويمكن ان يقال ان الجنس كما لا يخرج بمجرد قوله متول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة لا يخرج بمجرد قوله متول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة لان الجنس وان كان متولا في جواب ما هو لكن لا يكون متولا في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مثلا اذا سُئل عن زيد وعمرو وغيرهما بما هما لا يقال في الجواب انه حيوان بل الحيوان الناطق والحيوان وان كان مذكورا في الجواب لكن لا يقال انه متول في جواب ما هو بل يقال انه واقع في طريق ما هو وكذا الجسم وان كان مذكورا في الجواب ضمنا لكن لا يقال انه متول في جواب ما هو بل داخل في طريق ما هو فلما كان لهذا القيد دخل في اخراج الجنس اسند اخراج الجنس اليه بخلاف العرض العام فانه لا دخل لهذا القيد في اخراجه اصلا ولذلك لم يسند اخراجه اليه بل اسند الى قوله في جواب ما هو ويقال ان معنى قوله وهو كلي متول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ان النوع يكون متولا على كثيرين مختلفين دون الحقيقة ولا يكون متولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة فقيد بقوله دون الحقيقة

في جواب ما هو عليها الا يخرج وانما يخرج بانضمام قوله

9

ليخرج الجنس لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة على ما عرفت وقد
يقال ان العرض العام لما كان مشاركا للخاصة في العرضية وعدم الوقوع
في جواب ما هو اخرجهما بقيد واحد رعاية للمناسبة وانت خبير بان هذا
لا يليق بتبيننا هذا او انه لا معنى لاخراج الشيء بعد الخروج قوله واما
غير مقول في جواب ما هو الى قوله اي شيء هو في ذاته اقول الكلي ان
كان غير مقول في جواب ما هو بل كان مقولا في جواب اي شيء هو
في ذاته وهو الذي اي المقول في جواب اي شيء هو في ذاته انه يميز
الشيء عما يشاركه في الجنس فهو الفصل كالناطق بالنسبة الى الانسان
فانه يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان فانه اذا سئل من الانسان باي
شيء هو في ذاته انما يطلب ما يميز الشيء وكل ما يميز الشيء يصلح للجواب
ثم الفصل ان كان مميزا عما يشاركه في الجنس القريب فهو الفصل القريب
كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان
وان كان مميزا عما يشاركه في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد كالحساس
بالنسبة الى الانسان فانه مميز الانسان عما يشاركه في مطلق الجسم ونحو قابل
الابعاد الثلاثة فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجوهرية وكل واحد من هذه الفصول
يصلح في جواب السوال عن الانسان باي شيء هو في ذاته لان السوال
باي شيء هو في ذاته انما يطلب به المميز الذاتي وكل ما يميز الشيء تميزا ذاتيا
يصلح للجواب واما خصصت السوال وقلت الانسان او زيد اي الحيوان
او اي الجسم فالواقع في الجواب الفصل الذي مميز الانسان عما يشاركه في
الجنس الذي اضيف اليه اي وانما انحصر الفصل على ما يميز الشيء عما
يشاركه في الجنس بناء على انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين
متساويين لا يقال على هذا كان ينبغي بان لا يذكر الجنس ايضا لانا نقول
لو لم يذكر الجنس لتوهم ان الفصل ما يميز الشيء في الجملة ولم يعلم انه اختار

كان الطلب اي شيء هو في ذاته لان السوال اي شيء هو في ذاته ثم

بطلان تركب الماهية من امرين متساويين ويرسم الفصل بانه كلي
يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فقوله كلي جنس للكليات و
قوله يقال على الشيء في جواب اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام
لان النوع والجنس لا يقالان في جواب اي شيء هو والعرض العام لا يقال
في الجواب اصلا وقوله في ذاته يخرج الخاصة لان الخاصة وان كانت مميزة لكن
لا في ذاته بل في عرضه قوله واما العرضي الى قوله قولا عرضيا اقول هذا شروع
في بيان الكلي الخارج عن الماهية فهو اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا
الاول هو العرض اللازم سواء كان الامتناع بالنظر الى نفس الماهية كا
لكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان او بالنظر الى الوجود كالسواد للحبشي والثاني
هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة الى الانسان والتمثيل بالكتابة
والسواد انما هو للكليات من المسامحات المشهورة في عباراتهم والا فالكلام
في الكلي الخارجي عن ماهية الافراد فلابد من ان يكون محمولا عليها بالمواطاة
لكنهم تسامحوا وذكروا ماخذ المحمول بدله اعتمادا على فهم المتعلم وكل من العرض
اللازم والمفارق اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا فان اختص فهو الخاصة
كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان وترسم الخاصة بانها كلية
يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وذكر الكلي مستدرك كما مر
وقوله يقال على ما تحت حقيقة جنس شامل للكليات كما عرفت ان الحمل
على المختلفات في القول على المتفقات وقوله فقط يخرج الجنس والعرض
العام لانهما مقولان على ما تحت حقائق وقوله قولا عرضيا يخرج النوع
والفصل لان قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي وان لم يختص افراد حقيقة
بل يعم الحقائق فوق واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل
بالنسبة الى كل من انواع الحيوانات فانه لا يختص بواحد منها ويرسم بانه
كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا وفوائد القيود ظاهرة وقد

بحث لان المص قسم الكلي الخارج عن الماهية اولا الي العرض اللازم و المفارق
ثم قسم كل واحد منهما الي الخاصة والعرض العام فيكون العرض اللازم والعرض
المفارق قسمين اولين بالذات للكلي وجعل الخاصة والعرض العام قسمين
براسه فيكون اقسام الكلي سبعة علي مقتضي تقسيمه لا خمسة وكان المناسب ان
يقسم الخارج عن الماهيات اولا الي الخاصة والعرض العام ثم يجعل اللازم
والمفارق قسمين لهما حتي ينحصر الاقسام الاولي للكليات في الخمسة المذكورة ثم
ولا يجوز ان يجعل العرض اللازم والمفارق قسمين من اقسام الكلي بالاصالة
الخاصة والعرض العام من اقسام الاصلية للكلي اذ لو جعل العرض اللازم
والمفارق مع تلك الاقسام الاصلية لزيد اقسام الكلي علي الخمسة واعلم ان
الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت اسماؤها بازائها
فليس لها معان غير تلك المفهومات فكان المناسب ان يذكر في تعريف
جميع الكليات يحد بدل يرسم ولو سلم فغايته الاحتمال وعدم العلم بكونها حدودا
لا يوجب العلم بكونها رسوما فالمناسب ذكر التعريف الذي هو اعم قوله
القول الشارح الحد قول دال علي ماهية الشيء اقول الغرض من المنطق
تحصيل المجهولات والمجهول اما تصوري او تصديقي والموصل الي التصور
يسمي قولا شارحا لشرحه وايضاحه ماهيات الاشياء وهو اما حد او رسم و الحد
قول دال علي ماهية الشيء قوله قول دال جنس شامل الانواع التعريف
وقوله علي ماهية الشيء يخرج الرسم لانه انما يدل علي لازم الشيء لا علي ماهية
قيل لو احتاج الحد الي الحد يلزم التسلسل لانه لو احتاج الحد الي الحد
لاحتاج حد الحد ايضا فتسلسل وايضا لو كان للحد حد يلزم تشاركهما علي
ما هو الشرط بين الحد والمحدود ولكنه اخص ضرورة كونه حد الحد و
الاخص لا يصلح للتعريف فضلا عن ان يكون حدا والجواب عن الاول
هذا في الامور الاعتبارية وهو ليس بممتنع لانه ينقطع بانقطاع الاعتبار

فان العقل قد يعتبر حد الحد من حيث انه حد من غير نظر الى خصوصية
الاضافة فبهذا الاعتبار لا يحتاج الى الحد ويقع معرفا للحد وقد يعتبر خصوصية
الاضافة فيحتاج الى الحد لكن العقل لا يعتبر الحد على هذا الوجه وانما ينقطع
التسلسل بانقطاع الاعتبار وبما ذكرنا خرج الجواب عن الاعتراض الثاني
ايضا لان هذا الحد باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصية الاضافة مساو للحد
وباعتبار الخصوصية اخص وكونه حدا انما باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا
امتناع فيه قوله وهو الذي الى قوله كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
اقول الحد الذي يتركب من الجنس والفصل القريبين فهو الحد التام
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع
والحد لاشتماله على الذاتيات مانع من دخول الغير واما كونه تاما فلذكر جميع
الذاتيات والذي يتركب من الجنس البعيد والفصل القريب فهو الحد
الناقص كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا فلما مر واما كونه
ناقصا فلنقصان بعض الاجزاء التام وهو الجنس القريب قوله والرسم التام
الخ اقول الرسم هو القول الدال على اللازم المساوي للشيء ثم ان كان
مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له فهو الرسم التام كالحيوان الضاحك
بالنسبة الى الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها والخارج اللازم اثر
من آثار الشيء فالتعريف به يكون تعريفا بالاثر فيكون رسما واما كونه تاما فلمشابهته
الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص بالشيء وان
كان مركبا عن عرضيات تختص جملتها بالشيء فهو الرسم الناقص كالماشي
على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع اما كونه
رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الرسم التام ولم يعتبر العرض
العام مع الفصل والخاصة لانه لا يفيد الامتياز والاطلاع على الذاتي وكذا الخاصة
مع الفصل اذ لا يفيد الاطلاع على الذاتي والامتياز حاصل بالفصل وفيه بحث

لانا لا نم ان كل قيد فيها فهو للاطلاع على الذاتي او للامتياز بل ربما يقيد اجتماع
العوارض وفيه امتياز للماهيات وسهولة اطلاع على الماهية صرح به الشيخ في الاشارات
وقد يقال التعريف بالخارج غير جائز لان الخارج انما يعرف الشئ اذا علم اختصاصه
فاذا توقفت معرفة الشئ على تعريف الخارج اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشئ
وهي يتوقف على معرفة الشئ فيلزم الدور واجيب بان افادة الخارج اللازم لمعرفة
الشئ لا نم انه يتوقف على العلم بالاختصاص والمفيد لمعرفة الشئ هو معرفة الامر المختص
الشامل من غير احتياج الى العلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشئ واللازم الخارج
ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن من تلك الخارج الى ذلك الشئ فيصح التعريف به — الامر
لتحقق الاختصاص وان لم يعلم ذلك الاختصاص قوله القضايا الى قوله او
كاذب فيه اقوله لما فرغ عن القول الشارح شرع في الحجة ولما توقفت معرفتها
على معرفة القضية واقسامها قدم بحث القضية فالقضية قول يصح ان يقال لقائله
انه صادق فيه او كاذب فيه والقضية يطلق تارة على الملفوظة وتارة على المعقولة
اما بالاشتراك او حقيقة في المعقولة مجاز في الملفوظة لان المعتبر عندهم هو القضية المعقولة
واطلاق القضية على الملفوظة تسمية الدال باسم المدلول وكذا لفظة القول يطلق على
الملفوظة والمعقولة والقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة والقول المعقول جنس
لقضية المعقولة وقوله يصح ان يقال الخ فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشاءات
من الامر والنهي وغيرهما ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم
عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها قوله وهي اما
حملية الى قوله والثاني ثانيا اقوله القضية تنقسم الى حملية وشرطية لان طرفي — وهو المسمى بالتصديق عند الامام
القضية ان كانا مفردين بالفعل او بالقوة فهي حملية والا فشرطية وتفصيل ذلك
ان القضية ان لم يوجد في شئ من طرفيها الدلالة على النسبة التامة فهي حملية
وان وجدت في كليهما فان وجدت في احد الطرفين فهي ايضا حملية وان وجدت — او احد الطرفين فالمراد يوجد في — وجدت
في كليهما فاما ان يكون ملحوظة اجمالا او تفصيلا فان كانت ملحوظة اجمالا فهي

ايضا حملية نحو زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم لانه عنزلة ان نقال هذه القضية نقيض
تلك القضية وان كانت ملحوظة تفصيلا فهي شرطية والشرطية اما متصلة وهي التي
حكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى واما منفصلة و
هي التي حكم فيها بالتنافي بين القضيتين او بنفيه اي بسلب ذلك التنافي والجزء
الاول من الجملة اي المحكوم عليه يسمى موضوعا لانه وضع ليحكم عليه والجزء الثاني اي
المحكوم به يسمى محمولا لانه وضع لان يحمل على الشيء والنسبة التي ترتبط المحمول بالموضوع
يسمى نسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والجزء
الثاني يسمى تاليا لتلوه اياه في الذكر قوله القضية الى قوله ليس بكاتب اقول
القضية مطلقا سواء كانت حملية او شرطية منقسمة الى موجبة وسالبة لان القضية
ان كانت حملية فالحكم فيها ان كان بثبوت المحمول للموضوع نحو زيد كاتب فهي موجبة
وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع نحو زيد ليس بكاتب فهي سالبة
وان كانت شرطية متصلة فالحكم فيها ان كان بصدق قضية على تقدير صدق قضية
اخرى فهي متصلة موجبة نحو ان كانت طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها بصدق
وجود النهار على تقدير صدق طلوع الشمس والحكم فيها ان كان بسلب صدق
قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهي متصلة سالبة نحو ليس ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بسلب صدق وجود الليل على تقدير طلوع الشمس
وان كانت منفصلة موجبة نحو العدد اما زوج او فرد فانه حكم فيها بالتنافي بين
كون العدد زوجا وفردا وان كان الحكم بسلب التنافي فهي منفصلة سالبة نحو
زيد ليس اما ان يكون حيوانا او كاتبا فانه حكم فيها بسلب التنافي بين كون زيد
حيوانا او كاتبا قوله وكل واحد منهما الى قوله يسمى مهملة اقول كل واحد من
الموجبة والسالبة اما مخصوصة او محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة اما
في الحملية فموضوع القضية ان كان جزئيا نحو زيد كاتب او ليس بكاتب
فمخصوصة وان لم يكن جزئيا فان بين كمية افراد الموضوع بالكلية فهي محصورة

فيها ان كان بالتنافي بين القضيتين فهي

12

ومسورة كلية نحو كل انسان حيوان ولا شي من الانسان بحجر وان بين كمية افراد الموضوع بالبعضية فهي محصورة جزئية نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وان لم يبين كمية افراد الموضوع لا بالكلية ولا بالبعضية فمهملة نحو الحيوان انسان والحيوان ليس بانسان ولا يخفي وجوه المناسبة والسور في الموجبة الكلية لفظ كل بمعنى الكل الافرادي و في السالبة الكلية لا شي ولا واحد وفي الموجبة الجزئية لفظ بعض وواحد و في السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل واما في الشرطية فان الحكم بالانفصال والاتصال ان كان على وضع معين نحو ان جئتني الان اكرمك وزيد في هذا الآن اما كاتب او غير كاتب فهو مخصوصة وان كان الحكم بالاتصال والانفصال على جميع الاوضاع الممكنة فهي محصورة كلية نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودايما اما ان يكون العدد زوجا او فردا وان كان الحكم بالا تصال والانفصال على بعض الانواع الغير المعين نحو قد يكون اذا كان الشي حيوانا اوابيض فهي محصورة جزئية والا فمهملة نحو ان كان الشمس طالعة فالارض مضيئة واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما وحيثما ومتى وفي المنفصلة لفظ دايما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبالجملة الاوضاع والازمان ههنا بمنزلة الموضوع في الحملية قوله والمتصلة الى قوله واما الا يرفع اقول لما فرغ من المباحث المشتركة بين الحملية والشرطية شرع في مباحث المختصة بالشرطية فالشرطية ان كانت متصلة فهي اما لزومية او اتفاقية لان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان بعلاقة بينهما فهي متصلة لزومية والمراد بالعلاقة شي بسببه يستصحب المقدم التالي كالعلية والتضايف اما العلية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما التضايف فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه الا تعلق

اما المخصوصة فلخصوص الموضوع واما المحصورة والمسورة فلان الموضوع بل احكامها يعني بخصوصها وجزئيتها بل محصور وكليتها بين افراد الموضوع من الكلية والجزئية لكمية ومشتملة على السور التي سنذكر قريبا فناسب ان يطلق عليها المحصورة والمسورة تلك

كما ان في الحملية ليس ايضا الكلى الشي حيوانا ام

كون زيد ابا عمرو يتوقف على تعقل كون عمرو ابنه وان كان صدق التالي على
تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بينهما بل بمجرد الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان
وناهقية الحمار وان كانت منفصلة فهي اما حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو
لان الحكم بالتنافي ان كان في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية
كقولنا العدد اما زوج او فرد وان كان الحكم بالتنافي في الصدق فقط كقولنا
هذا الشي اما حجر او شجر فالقضية منفصلة مانعة الجمع وان كان الحكم بالتنافي في
الكذب فقط نحو اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق فالقضية منفصلة
مانعة الخلو ففي الحقيقية يوجد مع الشي نقيضه او المساوي لنقيضه وفي مانعة
الجمع يوجد مع الشي ما هو الاخص من نقيضه فان كونه حجرا اخص من عدم
شجر او بالعكس وفي مانعة الخلو يوجد مع الشي ما هو الاعم من نقيضه لكون زيد
في البحر وان لا يغرق فان كونه في البحر اعم من كونه يغرق لجواز ان يكون زيد في
البحر ولا يغرق قوله وقد يكون الى قوله او مساويا اقول المنفصلات الثلث
المذكورة تتركب غالبا من جزئين وقد تتركب من اكثر من جزئين اما
الحقيقية فكقولنا العدد اما زايد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان هذه الجمل لا
يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد من واحد من هذه الجمل واعترض عليه بان كل
واحد من جزئي الحقيقية يستلزم نقيض الاخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع
الخلو فلو تركبت الحقيقية من اكثر من جزئين لجاز اجتماع جزئيها وجاز
ارتفاع جزئيها مثلا اذا صدق الزايد كذب الناقص ثم اما ان يصدق المساوي
او لا يصدق فان صدق لزم اجتماع الجزئين اعني الزايد والمساوي فلا يكون
بينهما منع الجمع وان لم يصدق لزم ارتفاع الجزئين اعني المساوي والناقص فلا
يكون بينهما منع الخلو ويقال ان كونه زايدا يستلزم كونه غير ناقص لامتناع الجمع
وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا فلا يكون بينهما منع الخلو وايضا يستلزم كونه

13

كاتب بالقلم الواسطي وزيد ليس بكاتب بقلم آخر اي غير ذلك والا فوحدة
النسبة الحكمية كافية لانه متى اختلف شئ مما ذكر تختلف النسبة الحكمية ضرورة ان
النسبة الى ذلك والنسبة في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان وعلى هذا القيا س
قوله المحصورات الى قوله ليس بكاتب أقول لما كان التناقض بين
المحصورتين بشرط اخر سوى ما ذكر لا يتحقق التناقض بينهما بدونه واشار اليه
المص بقوله المحصورات الخ يعني ان كانت القضيتان محصورتين لا بد مع
اتحادهما في الامور المذكورة من اختلافهما في الكم اي في الكلية والجزئية اذ لو
كانتا كليتين او جزئيتين في مادة يكون فيها الموضوع اعم من المحمول نحو كل حيوا ن
انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان
انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان فان قيل اشتراط الاختلا ف
في الكم ضائع بالنسبة الى الجزئيتين بعد اشتراط الاتحاد في الموضوع فان صدق
الجزئيتين باعتبار اختلاف الموضوع اذ البعض الذي هو الانسان تحت ان يكون
ليس بانسان حتى لو اتحد الموضوع يتحقق التناقض من غير احتياج الى الا ختلاف
في الكمية قلنا تعيين الموضوع خارج عن مفهوم القضية والمعتبر انما هو الاتحاد بحسب
مفهوم القضية وهو حاصل في الجزئيتين واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين
اذا كانت احديهما موجبة كلية فينبغي ان يكون الاخرى سالبة جزئية وان كانت
احديهما موجبة جزئية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة كلية فنقيض الموجبة الجزئية الكلية انما هو السالبة
انما هو السالبة الكلية العكس الى قوله بحاله قوله من تلك الاصطلاحات المذكورة الجزئية ونقيض
العكس وهو في اصطلاحات المنطقيين وان كان عبارة عن القضية الحاصلة الموجبة
من تبديل الموضوع بالمحمول والمحمول بالموضوع لكنه قد يطلق عندهم على نفس هذا التبديل
ايضا ولهذا فسره بان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والا يجاب
بحاله والصدق والكذب بحاله اي ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا
وان كان الاصل سالبا كان العكس سالبا ايضا وان كان صادقا كان كذلك مثلا

اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان بجعل الموضوع اعني الانسان
محمولا والمحمول اي الحيوان موضوعا فنقول بعض الحيوان انسان وكذا اردنا
ان نعكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر فنقول لا شيء من الحجر بانسان والمراد
من الموضوع والمحمول الموضوع والمحمول فلا يرد السؤال بان العكس لا يصير
ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول و
محموله وصف الموضوع والتعريف يختص بعكس الحملية بدليل انه لم يذكر عكس
الشرطيات في كتابه فلا يعتبر خروجه عن التعريف وانما اعتبر بقاء الايجاب و
السلب لان القضية الصادقة اللازمة بعد التبديل لم يوجد في الاكثر الا كذلك
وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم القضية وصدق الملزوم مع كذب اللازم
مح واما الاشتراط ببقاء الكذب مما لم يقل به احد فكان هذا سهو القلم لانه يجوز
ان يكون الصادق لازما للكاذب فان قولنا كل حيوان انسان ينعكس الى
بعض الانسان حيوان مع كذبه وصدق العكس الموجبة الكلية الى قوله هذه
الحجة الموجبة الكلية لا يلزم ان تنعكس كلية لان المحمول اذا كان اعم من الموضوع
يصدق الموجبة الكلية ولا يصدق عكسها كليا والا يلزم صدق الاخص على جميع
افراد الاعم وهو مح مثلا لو انعكس قولنا كل انسان حيوان الى الموجبة الكلية
يصير عكسه كل حيوان انسان فيلزم صدق الانسان على جميع افراد الحيوان
وهو مح بل يلزم ان تنعكس جزئية لانه اذا صدق قولنا كل انسان حيوان
نجد ذاتا موصوفا بالانسان والحيوان فيصدق بعض الحيوان انسان على
تقدير كل انسان حيوان لصدق نقيضه ولا شيء من الحيوان بانسان فيلزم
المنافاة بين الحيوان والانسان فيصدق بعض الانسان ليس بحيوان و
قد كان الاصل كل انسان حيوان هف ولو ضم النقيض اعني لا شيء من الحيوان
بانسان الى الاصل هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج
لا شيء من الانسان بانسان وهو مح والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية.

في الكل اي في وصف عنوان الموضوع والمحمول

بالضرورة وايضا لو لم يصدق بعض الحيوان انسان

عين زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه عين مساو فينتج ان كونه عين زائد
يستلزم كونه عين مساو ولا يكون بينهما منع الخلو بل عند تركب الحقيقية من
اكثر من جزئين يتحقق المنفصلة مثلا اذا قلنا العدد اما زائد او ناقص او
مساو فهي منفصلتان حقيقيتان على معنى ان العدد اما زائد او غير
زائد وغير الزائد اما ناقص او مساو وفيه بحث لانه ان اريد ان الحقيقية
لا يتركب من اكثر من جزئين مطلقا فلا نم والدليل ايضا لا يدل عليه وان
اريد ان الحقيقية يمتنع تركيبها من اكثر من جزئين على وجه يكون بين كل
جزئين انفصال حقيقي فنسلم لكن هذا لا ينافي جواز تركب الحقيقية من اكثر
من جزئين في الجملة اذ لا امتناع ح ان يقال العدد اما زائد او ناقص او مساو
عند قصد الحكم بان هذه الا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن واحد عن الجميع هذا م
من غير ان يقصد ايقاع الانفصال بين كل جزئين فعلى هذا لا يتحقق المنفصلة واما
مانعة الجمع ومانعة الخلو فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او حيوانا واما
ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا او لا حيوانا ويتركبان من جزئين او اكثر مطلقا
سواء اعتبر بين كل جزئين انفصال او لا لان منشأ الفساد كما عرفت
انما هو تحقق منع الجمع والخلو بين كل جزئين ومتى انتفى انتفى قوله التناقض
الى قوله ليس بكاتب اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة التناقض وهو
اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما
صادقة والاخرى كاذبة والاختلاف جنس يتناول الاختلاف بين القضيتين
مطلقا وبين المفردين وبين مفرد وقضية وقوله قضيتين يخرج الاختلاف في ل
الواقع بين غير القضيتين وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال
والانفصال والكلية والجزئية والعدول والتحصيل وقوله بحيث يقتضي الخ
يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث لا يقتضي صدق احديهما وكذب الاخرى
بحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب

بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الاخرى ولكن لا للذات الاختلاف بل
بخصوصية المادة كما في ايجاب الشئ وسلب لازمه المساوي نحو زيد انسان
زيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي صدق
احديهما وكذب الاخرى لا لذاته بل لاجل ان قولنا زيد ليس بناطق في
قوة زيد ليس بانسان اولان قولنا زيد انسان في قوة زيد ناطق
قوله ولا يتحقق الى قوله وبعض الانسان حيوان اقول لا يتحقق
التناقض بين القضيتين مطلقا سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين
الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات ولعموم هذا الشرط جعل المص هذا
الشرط شرطا للتناقض مطلقا ولم يختص بما يكون بين المخصوصتين و
المحصورتين الاولى وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع فيهما لم يتناقضا
لجواز صدقهما وكذبهما معا نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم والثانية وحدة
المحمول فانه لا يتناقضا عند اختلافه ايضا نحو زيد قائم وزيد ليس بضاحك
والثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عند عدم اختلاف الشرط نحو الجسم
مفرق للبصر اي بشرط كونه اسود والرابعة وحدة الكل والجزء اذ لا تناقض
عند اختلافه ايضا نحو الزنجي اسود اي بعضه والزنجي ليس باسود اي
كله والخامسة وحدة الزمان لعدم التناقض عند اختلاف الزمان نحو زيد
نائم ليلا وزيد ليس بنائم نهارا والسادسة وحدة المكان اذ لا تناقض
عند اختلاف المكان نحو زيد جالس في الدار وزيد ليس بجالس
في السوق والسابعة وحدة الاضافة لعدم التناقض عند اختلافها نحو زيد اب
لبكر وزيد ليس باب لعمرو والثامنة وحدة القوة والفعل اذ لا تناقض
عند الاختلاف بالقوة والفعل نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة والخمر ليس
بمسكر في الدن اي بالفعل وفيه بحث لان المقصود فيه ان كان تفصيل
والشرائط فلا ينحصر فيما ذكر لانه لو اختلف الة لا يتحقق التناقض ايضا نحو زيد

نحو زيد كاتب بالقلم الواسطي وزيد ليس بكاتب اي بالقلم التركي

بالحجتين المذكورتين في انعكاس الموجبة الكلية قوله والسالبة الى قوله
بانسان اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية لانه اذا صدق
قولنا لا شيء من الانسان بحجر يلزم ان يصدق لا شيء من الحجر بانسان والا يصدق
نقيضه وهو بعض الحجر انسان وهو ينعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان
الاصل لا شيء من الانسان بحجر هف ولو جعل النقيض اعني بعض الحجر
انسان صغرى والاصل كبرى هكذا بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان
بحجر ينتج على الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر قوله والسالبة الى
قوله عكسه اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان ينعكس لانه اذا كان
الموضوع اعم من المحمول لصدق سلب الاخص عن بعض افراد الاعم ولا
يصدق سلب الاعم من بعض افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم من بعض
افراد الاخص لامتناع وجود الاخص بدون الاعم ولكن يصدق العكس
في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا
وهو بعض الحجر ليس بانسان ولهذا قيد قوله لا عكس لها بقوله لزوما لذاتها
قوله القياس الى قوله قول آخر اقول المقصد الاعلى من الاصطلاحات
المذكورة القياس لان الغرض الاصلي من علم المنطق انما هو الايصال
الى المجهولات والقياس هو موصل الى المجهول التصديقي الذي هو اشرف
المقاصد فيكون هو المقصد الاعلى وهو عندهم عبارة عن المؤلف المعقول و
تعريف المص القياس بالقول المؤلف الخ ان كان تعريفا للقياس المعقول
فالمراد بالقول الاول هو المؤلف المعقول واستلزامه للقول الآخر و
ان كان تعريفا للقياس الملفوظ فالمراد بالقول الاول المركب الملفوظ واستلزامه
لقول آخر باعتبار انه دال على المركب المعقول فعلى كل تقدير فالمراد من
القول الآخر المركب المعقول لان التلفظ بالنتيجة لا يلزم من تلفظ الاقوال
والا فلا حاجة لامرء تعقلها معا نيها وذكر المؤلف لتقدمة قوله من اقوال

اليه بعد ذكر القول والمراد بالاقوال ما فوق الواحد فلا يكون القضية الواحدة
المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها قياسا قوله متى سلمت اشارة الى ان مقدمات
القياس لا يلزم ان تكون مسلمة بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها
قول آخر فيدخل في تعريف القياس صادق المقدمات وغيره كقولنا الانسان
حجر وكل حجر جماد قوله لذاته احترز عما يستلزم قولا آخر لا لذاته بل بواسطة
مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق
محمول اوليهما يكون موضوعا للاخرى كقولنا آ مساو لب و ب مساو لج فانهما
مستلزمان ان آ مساو لج لكن لا لذاته بل بواسطة ان مساوي المساوي مساو حتى
لو لم يتحقق تلك المقدمة لم ينتج شيئا نحو الانسان مباين للفرس والفرس مباين
للناطق ولا ينتج ان الانسان مباين للناطق لان المباين للمباين لا يلزم ان يكون
مباينا قوله قول آخر اي مغاير لكل واحد واحد من القولين فلا يلزم ان يكون كل من
المقدمتين قياسا كيف كان لاستلزامها احديهما وعدل عن المقدمتين الى القولين
لئلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بما وقعت جزء القياس قوله وهو الى قوله
ليست بطالعة اقول القياس اما اقتراني وهو ما لا يكون النتيجة او نقيضها
مذكورا فيه كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث واما
استثنائي وهو ما يكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه نحو قولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود فهي بعينه
مذكور في القياس او لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة ونقيضها
وهو ان الشمس طالعة مذكور فيه واما سمي الاول اقترانيا لكون حدود القياس
اي الاصغر والاكبر والاوسط فيه مقترنة غير مستثناة وسمي الثاني استثنائيا
لاشتماله على حرف الاستثناء واشتمال القياس الاستثنائي على النتيجة لا ينافي
وجوب مغايرة النتيجة لكل واحد من المقدمات لان النتيجة انما تقع جزء الاحدى
المقدمتين لا نفسها ومعنى كون النتيجة مذكورة في القياس لان النتيجة

جواب سؤال

باجزائها المادية وهيئتها وكيفيتها التاليفية المذكورة وان جري عليها ما
اخرجها عن كونها قضية قوله والمكرر الي قوله الي الاول اقول المكرر
بين مقدمتي القياس سمي حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المقصود وموضوع
المطلوب يسمى حدا اصغر لانه في الغالب يكون اخص والاخص اقل افرادا
فيكون اصغر ومحموله يسمى حدا اكبر لانه لما كان اعم افرادا فيكون اكبر والمقدمة التي
فيها الاكبر الكبرى لاشتماله علي الاكبر واقتران الصغرى بالكبرى في ايجابهما وسلبهما
وكليتيهما وجزئيتهما يسمى قرينة وضربا ولم يذكره المص والهيئة الحاصلة من
وضع حد الاوسط عند الحدين الاخيرين بالاقتران بحسب حمله عليهما او وضعه
لهما او حمله علي احدهما ووضعه علي الاخر يسمى شكلا والاشكال اربعة لان الا
ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل
انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم وان كان محمولا فيهما
فهو الشكل الثاني نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء
من الانسان بحجر وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث نحو كل
انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق وان كان موضوعا
في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق فان قلت فعلى ما ذكرتم لا يتكرر
الاوسط الا في الشكل الثاني والثالث لان الاوسط اذا وقع موضوعا
يراد به الذات واذا وقع محمولا يراد به المفهوم قلت عند وقوع الحد الا
محمولا وان كان المراد منه المفهوم لكن ليس المقصود ان ذات الموضوع
هو المفهوم بل المقصود ان ذات الموضوع يصدق عليه هذا المفهوم فح
يتكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه يكون بمنزلة ان يقال ذات الا
يصدق عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصدق عليه مفهوم الاوسط يثبت له
الاكبر فذات الاصغر يثبت له الاكبر فيتكرر حد الاوسط لذا ذكر الشيخ

سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا ٩

وسط

وسط

صغر

الصغرى لاشتمالها على الاصغر والتي فيها

في الشفاء واقرب الاشكال هو الشكل الاول لانه على نظم طبيعي وهو الانتقال
من الاصغر الى الاوسط ومن الاوسط الى الاكبر وهو بين الانتاج والمنتج
للمطالب الاربعة ثم الثاني لموافقته الاول في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين
لاشتمالها على الموضوع الذي لاجله يطلب المحمول ثم الثالث لموافقته الاول في
الكبرى وابعد الاشكال هو الشكل الرابع لمخالفته الاول في المقدمتين وهذه
الاشكال الثلثة عند الاحتياج ترد الى الشكل الاول مثلا الشكل الثاني
في المثال المذكور يرد الى الشكل الاول بعكس الكبرى فينتج النتيجة المطلوبة
بالشكل الاول والشكل الرابع يرد اليه في المثال المذكور بتبديل الصغرى بالكبرى
ثم عكس النتيجة وهو بعينه النتيجة المطلوبة ولكون الثاني اقرب الاشكال الى
الاول لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رد الثاني الى الاول ويأخذ
النتيجة من غير رد اليه قوله واما الى والايجاب اقول لانتاج الشكل الثاني
شرطان اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب وكلية كبراه وذلك لانه لم يتحقق
احد الشرطين يحصل الاختلاف الموجب للعقم وهو صدق القياس تارة
مع الايجاب وتارة مع السلب وهو يدل على العقم اي عدم الانتاج اما
لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فانه لو اتفقت المقدمتان
اما ان يكونا موجبتين او سالبتين فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف اما اذا
كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق
الايجاب اي كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى وقلنا كل فرس حيوان
كان الحق السلب اي لا شيء من الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين
فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب
اي لا شيء من الانسان بفرس ولو بدلنا الكبرى وقلنا لا شيء من الناطق
بحجر كان الحق الايجاب اي كل انسان ناطق واما لزوم الاختلاف على تقدير
انتفاء الشرط الثاني اعني كلية الكبرى فانه لو لم يكن الكبرى كلية اما ان يكون

موجبة او سالبة فعلي كل تقدير يتحقق الاختلاف اما علي تقدير ايجابها فلانه
يصدق لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب
اي بعض الانسان حيوان ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب
اي بعض الانسان ليس بصاهل واما علي تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا
كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب اي بعض الانسان
جسم ولو قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب اي بعض الانسان
ليس بحجر **قوله** الشكل الاول الي قوله المطلوب **اقول** لما كان الشكل
الاول اقرب الاشكال وابينها من جهة الانتاج حتي قيل ان نتايج الشكل الاول
بينة بنفسها لا تحتاج الي برهان جعل معيار العلوم وميزانها فلذا اورده
المص ههنا مع ضروبه دون غيره من الاشكال ليجعل دستورا اي قانونا
ليستخرج فروع المط فان قيل هذا الشكل دوري الانتاج فلا يكون ظاهر الانتاج
فضلا من ان يكون بديهي الانتاج لان النتيجة موقوفة علي كلية الكبرى وكلية
الكبرى موقوفة علي النتيجة لان معني كلية الكبرى ان الاكبر ثابت علي جميع افراد الاوسط
او منفي عنه والاصغر من افراد الاوسط فلا بد ان يعلم ان الاكبر ثابت له او مسلوب
عنه وهو عين النتيجة فيحصل الدور قلنا يمكن ان يعلم ان الشئ ثابت لشئ او
مسلوب عنه بعنوان وان لا يعلم اذا عبر عنه بعنوان آخر وههنا كذلك لان ايجابه
او سلبه عن الاصغر معلوم اذا عبر عنه بعنوان الاوسط وليس معلوم اذا عبر
عنه بعنوان الاصغر مثلا ثبوت الحدوث لذات العالم معلوم اذا عبر عنه
بالمتغير وغير معلوم اذا عبر عنه بالعالم فلا دور **قوله** وضروبه الي قوله
ليس بنتيجة **اقول** لانتاج الشكل الاول ايضا شرطان ايجاب الصغرى و
كلية الكبرى لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يلزم الاختلاف اما لزوم الاختلاف
علي تقدير انتفاء ايجاب الصغرى الموجب للعقم فلانه يصدق لا شئ من الانسان بفرس وكل
فرس حيوان والحق الايجاب اي كل انسان حيوان واذا بدلنا الكبرى

بقولنا كل فرس صهال كان الحق السلب اي لا شيء من الانسان
بصهال واما على تقدير انتفاء الكلية الكبرى فلانه يصدق كل انسان حيوان
وبعض الحيوان فرس والحق السلب اي لا شيء من الانسان بفرس
ولو قلنا بعض الحيوان ضاحك فالحق الايجاب والاختلاف امارة العقيمة
لانه لذات القياس على ما عرفت واذا تقرر هذا فاعلم ان الضروب المحتملة
الانعقاد في كل شكل ستة عشر لان القضية منحصرة في الكلية والجزئية لان
المهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية وكذا تنتج في كبرى الشكل الاول
كقولنا هذا زيد وزيد انسان ينتج هذا انسان والقضية المعتبرة ليست
الا المحصورة الكليتين والجزئيتين موجبة وسالبة وهذه اربعة يعتبر في
الصغرى والكبرى صغرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية وصغرى موجبة
جزئية وصغرى سالبة جزئية وهكذا في جانب الكبرى فباعتبار اقتران كل
واحد من الصغريات بالكبريات الاربع يحصل اربعة اقسام وباعتبار اقتران
المجموع يحصل ستة عشر ضربا ضرورة واشتراط ايجاب الصغرى اسقط السالبة
الكلية الصغرى مع اقسامها الاربعة الحاصلة من اقترانها بالكبريات الاربع و
السالبة الجزئية الصغرى مع اقسامها الاربعة الحاصلة من اقترانها بالكبريات
الاربع اي الموجبتين والسالبتين واشتراط كلية الكبرى اسقط اربعة اخرى
اي الصغريين الموجبتين اي الكلية والجزئية مع الكبريين الجزئيتين اي
السالبة والموجبة واما الاربعة اعني الصغريين السالبتين مع الكبريين الكليتين
فساقط من اشتراط ايجاب الصغرى خاصة واما الاربعة الاخرى اعني
الصغريين الموجبتين مع الكبريين الجزئيتين فساقط من اشتراط كلية الكبرى
خاصة واما اسقاط الصغريين السالبتين مع الكبريين الجزئيتين فيصح الاضافة
الى كل واحد من الشرطين لكن اضيف الى الاول لسبقه فبقيت الضروب
المنتجة اربعة الصغريين الموجبتين اي الكلية والجزئية مع الكبريين الكليتين

18

اي الموجبة والسالبة الاولى من موجبتين كليتين فنتيجته موجبة كلية كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والثاني من كليتين
والكبرى سالبة كلية فنتيجته سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولاشي من
المؤلف بقديم فلاشي من الجسم بقديم الثالث من موجبتين والصغرى جزئية
ينتج موجبة جزئية نحو بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم
محدث والرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشي من المولف بقديم فبعض الجسم ليس
بقديم قوله القياس الى قوله او اسود اقول لما بين اقسام القياس
الاقتراني الكائن في الشرطية والمراد منه ما لايكون تركيبه من مجرد الحمليات
سواء كان تركيبه من الشرطيات المحضة او من الحمليات والشرطيات و
اقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من المتصلتين او المنفصلتين او من حملية
ومتصلة او من حملية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يكون
مركبا من المتصلتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الجزء المشترك ان كان
تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة وان كان
تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس
البتة اذا كان الليل حاصلا فالنهار موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة
فالليل موجود وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا
كان النهار موجودا فالارض مضيئة وان كان مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى
فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الارض
مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة و
المراد من المتصلتين اللزوميتان لان الاتفاقيتين لا يتألف منهما القياس و

في الحملية اراد تبيين القسم الاقتراني الكائن ...

ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة صح

الاتفاقية مع اللزومية ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وقد يورد النقض على
منفصلتين ايضًا بانه يصدق في قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا او كلما
كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان
فردا كان زوجا ويجاب عنه بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب نفس
الامر فلانم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنين العددية بسبب ان
كل فرد عدد لكنه ليست بصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لا شي من العدد
الاثنين فرد وينعكس الى لا شي من الاثنين الفرد بعدد فليست كل فرد عددا
لان سلب الشي الذي من جميع افراد الاخص يستلزم سلبه من بعض افراد الاعم
لان جميع افراد الاخص بعض افراد الاعم وان اعتبر الصدق بحسب الالتزام على
قول من يقول بان كل فرد عدد فلانم كذب النتيجة فان من يرى الاثنين
فردا فلابد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء القسم الثاني ما يتركب
من المنفصلتين كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج اما زوج الزوج
او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اذ
لابد في كل منفصلة من وقوع احد جزئيها ضرورة منع الخلو فالواقع
من المنفصلة الاولى اما الجزء الغير المشارك اعني الفرد فهو اول اجزاء
النتيجة او الجزء المشارك اعني الزوج فهو لا يخ عن القسمين فالواقع اما
القسم الاول والثاني فان كان الواقع هو القسم الاول اعني زوج الزوج فهو
الجزء الثاني من النتيجة وكلما الواقع هو القسم الثاني اعني زوج الفرد فهو الجزء
الثالث من النتيجة فالواقع لا يخ عن نتيجة التاليف فالنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من ثلاثة اجزاء الجزء الغير المشارك ونتيجة التاليف بين طرفي
المشارك من المنفصلة الاولى وبين جزئي المنفصلة الثانية مثلا اذا
كان احد جزئي المنفصلة الاولى مشاركا لكل واحد من احد جزئي المنفصلة
الثانية هذا اذا كان من احد جزئي المنفصلة الاولى مشاركا لكل واحد

19

من جزئي المنفصلة الثالثة من جزء غير تام واما اذا كان احد جزئي المنفصلة
الاولى مشاركا للواحد من جزئي المنفصلة الثانية فالنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من ثلثة اجزاء الجزئين الغير المشاركين ونتيجة التاليف
لان الواقع المنفصلة الاولى ان كان الجزء الغير المشارك يقع الجزء الاول
من النتيجة وان كان جزء المشارك يقع الجزء الاول من النتيجة اذ الجزء
المشارك فالواقع من المنفصلة الثانية ايضا ان كان هو الجزء المشارك ثم
يتحقق بنتيجة التاليف بين الجزئين المشاركين فيقول يقع الجزء الثاني
من النتيجة ان كان من المنفصلة الثانية الجزء الغير المشارك فيقع الجزء
الثالث من النتيجة فيقول فيصدق النتيجة القياس لصدق مانعة الخلو
عن صادق او كاذب كقولنا دائما كل انسان ناطق او كل فرس صاهل
ودائما اما كل حيوان جاهل او كل حمار ناهق ينتج اما كل انسان او
بعض الفرس حيوان او كل حمار ناهق وينعقد فيه الاشكال الاربعة ايضا
لان الجزء المشترك ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو
الشكل الاول كما مر وعلى هذا القياس مثال الشكل الثاني كقولنا
دائما اما كل ثلثة فرد او كل اثنين زوج ولا شيء من الخمسة بزوج او كل
اثنين منقسم بمتساويين ينتج ان كل ثلثة فرد او لا شيء من الاثنين بخمسة
او كل اربعة منقسم بمتساويين مثال الشكل الثالث اما كل انسان ناطق
او كل فرس حيوان واما كل فرس صاهل او كل حمار ناهق ينتج اما كل
انسان ناطق او بعض الحيوان صاهل او كل حمار ناهق مثال الشكل
الرابع كقولنا كل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد وكل عدد اما فرد
او زوج الفرد واما كل عدد فرد الشكل الثالث ما يتركب من حملية و
متصلة سواء كانت المتصلة صغرى والحملية كبرى او بالعكس كقولنا كلما
كان هذا انسانا فهو جسم وينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار اشتراك التالي

ينتج كلما كان هذا

والحملية مثال الشكل الثاني كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا شيء
من الحجر بحيوان ينتج كلما كان هذا انسانا فهو ليس بحجر مثال الشكل الثالث
كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فبعض الحيوان ضاحك مثال الشكل الرابع
كلما كان الجسم انسانا فبعض الناطق ضاحك والنتيجة في هذا القسم متصلة مقدمها
مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالي والحملية القسم الرابع ما يتركب من
الحملية والمنفصلة كقولنا دائما العدد اما فرد او منقسم بمتساويين ينتج دائما
العدد اما فرد او منقسم بمتساويين مثال الشكل الثاني العدد دائما اما زوج او فرد ولا — او زوج / وكل زوج / صح
زوج ولا شيء من المنقسم بمتساويين بفرد ينتج دائما العدد اما زوج او ليس
منقسما بمتساويين مثال الشكل الثالث دائما اما كل انسان ناطق واما كل
فرس حيوان وكل فرس صاهل ينتج دائما اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان
صاهل مثال الشكل الرابع دائما كل انسان ناطق او بعض الحيوان صاهل فا — امام
لنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من الجزء المشارك الصغرى المنفصلة ونتيجة
التاليف بين الجزء المشارك والحملية هذا اذا كانت الحملية اقل عددا من المنفصلة
فاذا لم يكن كذلك فالنتيجة ان كانت التاليف من الحمليات واجزاء الانفصال
فتتحد النتيجة ويسمى القياس المقسم نحو دائما الانسان اما ناطق او ضاحك
او نايم او مستيقظ او منقبض وكل ناطق حيوان وكل ضاحك حيوان وكل — ظ / مستيقظ
كاتب حيوان وكل نايم حيوان وكل منقبض حيوان ينتج كل انسان حيوان
وكان مختلفا فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو نحو دائما الحيوان اما انسان او
فرس او حمار وكل انسان ناطق وكل فرس صاهل وكل حمار ناهق
القسم الخامس ما يتركب من متصلة ومنفصلة سواء كانت المتصلة الصغرى
والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل
حيوان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او غير — امام
ابيض ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او غير ابيض مثال الشكل الثاني

20

كلما كان الجسم متحركا فهو ابيض او غير ابيض مثال الشكل الثالث لقولنا كلما كان
هذا انسانا فهو حيوان وكل انسان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان
هذا حيوانا فهو ابيض او غير ابيض مثال الشكل الرابع قد يكون اذا كان هذا
حيوانا فهو انسان والابيض اما حيوان او غيره ينتج قد يكون هذا انسانا
فهو اما ابيض او غيره قوله واما القياس الاستثنائي الخ قد سبق ان
القياس قسمان اقتراني واستثنائي واذا فرغ عن الاقتراني شرع في الاستثنائي
قد عرفت ان الاستثنائي ما يشتمل على النتيجة او نقيضها وان النتيجة
ونقيضها لا يجوز ان يكون نفس المقدمتين بل جزئيهما والمقدمة التي يكون
النتيجة جزئها يكون شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائي يكون مركبة
من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى اما وضع اي اثبات لاحد جزئيها
ورفع ليلزم وضع الجزء الاخر او رفعه واذا عرفت هذا فالشرطية الموضوعة
التي هي جزء القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة
ينتج استثنائي عين مقدمها عين التالي لاستلزام وجود الملزوم وجود
اللازم واستثنائي نقيض تاليها ينتج نقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم
عدم الملزوم ولا ينتج استثنائيا عين التالي عين المقدم واستثنائي نقيض
المقدم نقيض التالي لعدم استلزام وجود الملزوم وجود اللازم الاعم وكقولنا
كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكن هذا انسانا ينتج انه حيوان لكنه ليس
بحيوان ينتج انه ليس بانسان ولا ينتج وضع الحيوان الانسان ولا رفع الانسان
رفع الحيوان وان كانت منفصلة حقيقية فاستثنا عين اي جزء كان مقدما كان او تاليا
ينتج نقيض الاخر لامتناع الخلو بينهما كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او
فردا لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد وقد عرفت
ان هذا الحكم مانعة الجمع والخلو لقولنا هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا لكنه
شجر ينتج انه ليس بحجر ولا ينتج استثناء النقيض لجواز الخلو وكقولنا هذا الشيء

استثنائي

وضع

أمّا لا شجر او لا حجر لكنه حجر ينتج انه ليس بشجر ولا ينتج استثناء العين لجواز الجمع

قوله البرهان الى قوله عنتساويين اقول من الاصطلاحات المذكورة

البرهان وهو القياس المركب من اليقينيات لانتاج اليقين واليقين هو

الاعتقاد الجازم الخالي عن تجويز النقيض المطابق لما في نفس الامر ممتنع

الزوال واليقينيات اقسام منها اوليات اي التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور

الطرفين كقولنا الكل اعظم من الجزء ومنها المشاهدات اي بديهيات وهي التي لا يحكم العقل

فيها بمجرد تصور الطرفين بل يحتاج الى المشاهدة بالحس كالحكم بان الشمس

مشرقة وان لنا جوعا وعطشا وخوفا ومنها مجربات وهي التي يحتاج العقل

في الجزم الى تكرر المشاهدة من بعد اخرى كالحكم بان شرب السقمونيا مسهل

للصفراء ومنها الحدسيات وهي القضايا التي يحكم العقل بها بالحدس مفيد

للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لتشكلاته النورية بحسب اختلاف

اوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحدس هو سرعة انتقال الذهن من المبادي

الى المطالب بحيث يحصل المبادي مع المطالب دفعة واحدة ومنها المتواترات

وهي القضايا التي جزم العقل بها بواسطة السماع من جمع كثير يستحيل تواطؤهم

على الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى الرسالة واظهر المعجزة و

منها قضايا قياساتها معها وهي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة لا تغيب

عن الذهن كالحكم بان الاربعة زوج بواسطة وهو الانقسام بمتساويين

فلهذه الواسطة الاربعة زوج يحصل على الفهم انه منقسم بمتساويين قوله

الجدل الى آخر الكتاب اقول الجدل هو القياس المركب من المشهورات

لالزام الخصم واقناعه ومنها الخطابة وهي القياس المركب من مقدمات

كلية مقبولة من شخص معتقد فيه كالقضايا المأخوذة من الانبياء والعلماء

ومنها المظنونات كقولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق وهو قياس

مركب من مقدمات يحصل للنفس منها القبض والبسط كما اذا قالوا ...

حاشية ٩ لاختلاف

يستحيل

فيه شعره

21

باقوة سيالة تنبسط النفس واذا قيل العسل مرة مهيعة تنقبض و
منها المغالطة وهو قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة
او بالمشهورات او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما من جهة
الصورة بان لايكون على هيئة منتجة لاختلاف شرط بحسب الكلية والكيف
بان يكون كبرى الشكل الاول جزئية والصغرى سالبة واما من جهة
المادة بان يكون المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة اما جهة الصورة كما
اذا قلت لصورة الفرس المنقوش على الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان
فهذا حيوان هذا اذا اريد بالفرس الاول الفرس الحقيقي وان اريد
بالفرس الصورة فالفساد من جهة الصورة لعدم تكرر الواسط او من المعنى
لوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كما اذا قلت الانسان حيوان والحيوان
جنس ينتج ان الانسان جنس فان الكبرى ليست كلية اذ هو من باب وضع
الطبيعية مكان الكلية الكبرى واجيب بان اصل الكبرى ههنا يصدق طبيعة
ثم يفسد الصورة ويكذب كلية فيفسد المادة وظني ان السوال وارد لانه
اذا اعتبر كونها طبيعية موضوعة مقام الكلية لا يعني لاعتبار الكذب اذ لو اعتبر
كلية كاذبة لايكون وضعا للطبيعية مقام الكلية بل وقعا للكلية الكاذبة في
الكبرى الشكل الاول واعلم ان العمل مع عليه المعقول هو البرهان لكونه
مركبا من اليقينيات المنتجة لليقين وما
عداه توابع ولواحق به وليكن هو آخر
ما اوردنا في شرح هذه الرسالة
والحمد لله رب العالمين وصلى الله
على خير خلقه محمد وآله اجمعين

تم الرسالة المنسوب بايساغوجي في الاوان الصلوة الضحى خامس شهر صفر
ختم بالخير والظفر حول [illegible]

المادة

[illegible]

